

بيان

قانون المالية لـ 2021 جلسة استماع لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمجلس نواب الشعب

تم الاستماع يوم الخميس 19 نوفمبر 2020 إلى وفد من كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمجلس نواب الشعب في إطار التشاورات حول قانون المالية لسنة 2021. ولقد أكد السيد طارق الشريف رئيس المنظمة خلال افتتاح الجلسة على أهمية سن قانون مالية يمتد لسنوات لضمان الاستقرار والرؤية الاقتصادية وعلى تشجيع وجذب الاستثمار من خلال الإطار القانوني وبعث صناديق وبنوك استثمارية لتسهيل التمويل وفتح الباب أمام بعث المشاريع.

وقدم الوفد ملاحظاته ومقترحاته حول قانون المالية، الضرائب، منظومة الدعم والإجراءات الإدارية والرقابية.

كما تم التأكيد خلال الجلسة على ضرورة إرساء مزايا تفاضلية جبائية في القطاع الصناعي الذي يشغل اليد العاملة ويخلق الثروة وعلى التراجع عن مشروع الزيادة إلى 18 بالمئة بخصوص الضريبة على المؤسسات المصدرة.

هذا وتم جلب انتباه أعضاء اللجنة إلى ضرورة الحرص على إيلاء مجال الصحة أهمية خاصة.